مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٦٠

الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة بيكوا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/491)

1919037 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2019/491)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ والسيدة ليديا ميناغانو من مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين التابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

وتنضم السيدة ميناغانو إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/491، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

السيد شيرر (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم إلى مجلس الأمن إحاطة عن مجالي التركيز الرئيسيين لولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهما بناء السلام الدائم وحماية المدنيين في جنوب السودان.

لا يزال الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان صامدا. وباستثناء مناطق في ولاية وسط الاستوائية، فإن وقف إطلاق النار مستمر. وتمخض هذا المظهر البسيط من مظاهر السلام عن تغيير كبير. فقد كان من نتائج تراجع العنف السياسي، مقارنة بالاتجاه السائد في السنوات الماضية، بقاء المئات، إن لم يكن الآلاف، أحياء والذين لولا ذلك لكانوا الآن في عداد الموتى. وقررت العديد من الأسر النازحة أن الوضع بات آمنا وحان الوقت للعودة إلى ديارها. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، عاد أكثر من نصف مليون شخص إلى ديارهم، بمن في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢١٠ عادوا من البلدان المجاورة.

ويفيد الشركاء في المجال الإنساني بحدوث تحسن في إمكانية الوصول إلى المناطق المحتاجة، بالرغم من أن العقبات البيروقراطية لا تزال تعرقل بعض العمليات. ومما يساعدهم في جهودهم إعادة تأهيل السرايا الهندسية الخمس التابعة للبعثة لـ ٥٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق والمشاريع التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي. وعزز ذلك القدرة على نقل الأغذية إلى المناطق النائية قبل موسم الأمطار وخفض تكلفة عمليات الإسقاط الجوي الباهظة. وإلى جانب فتح الممرات النهرية وانخفاض عدد نقاط التفتيش غير القانونية في جميع أنحاء البلد، تفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي بأن الكفاءة من حيث التكلفة تصل إلى ١١٣ مليون دولار.

بيد أن أحدث تحليل يشير إلى أن حالة الأمن الغذائي لا تزال متردية. إذ يواجه سبعة ملايين شخص أزمة، أو ما هو أسوأ من ذلك. وللمرة الأولى منذ سنوات، شهدت بعض المقاطعات تحسينات طفيفة، حيث مكّن الهدوء النسبي الأسر من استئناف الزراعة. ونطاق هذه البوادر الإيجابية محدود للغاية. ولكنها تمثل بصيصا من الأمل لما يمكن تحقيقه في إطار السلام. ومن الأهمية بمكان أن يستمر ذلك الاتجاه.

ومنذ التوقيع على اتفاق السلام، حدث أكثر من ١١٠ تقاربا بين القبائل في جميع أنحاء البلد. وقد يسرت البعثة بشكل مباشر أكثر من ربع حالات التقارب هذه. وحضرتُ عددًا من تلك الاجتماعات، بما في ذلك اجتماع وفد مشترك مؤخرًا مع المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجنوب السودان ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. ولدى وصولنا بالهليكوبتر إلى بانيوم في ولاية وسط الاستوائية – وهو موقع مقترح لتجميع مقاتلي المعارضة لا يزال التوتر فيه على أشده – كان في استقبالنا العشرات من جنود المعارضة. ورحبوا بنا ترحيبا حارا وجلسنا تحت أشجار المانغو مع مئات من السكان المحليين للحديث عن المصالحة. ثم طرنا إلى ياي حيث اجتمعنا مع السلطات الحكومية والشباب والنساء والزعماء الدينيين.

وأظهرت الزيارة أنه على الرغم من أن جماعات السكان تقف على جانبي الانقسام السياسي، فإن تجاربها مع الحرب وآمالها في إحلال السلام واحدة. ويتطابق ذلك المثال مع ما شاهدته وزملائي في العديد من المناسبات في الأشهر الأخيرة في جميع أنحاء البلد حيثما اجتمعت الأطراف. فالرغبة في السلام واضحة وهناك نفور شديد من إمكانية تجدد القتال. وملاحظتي هي أن وتيرة الحوار وبناء السلام على مستوى القواعد الشعبية تتحرك بشكل أسرع بكثير عنها بين النخب التي تتفاوض على المستوى الوطني. ويتعين على الساسة في البلد مجاراة المزاج الشعبي واتباع خطى المجتمعات المحلية. وفي ذلك السياق، من المخزي أن عملية الحوار الوطني لم تتمكن حتى الآن من استيعاب الجميع على النحو المطلوب لإطلاق عملية تشاورية حقيقية.

وتكررت الرغبة القوية في تحقيق السلام في نتائج استقصاء للتصورات أجريناه، وشمل مقابلات مع ٢ ٤٠٠ شخص في ١٠ مواقع مختلفة. وكشف الاستقصاء عن التأثير المروع للنزاع، حيث أفاد ٧٩ في المائة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن أفراد أسرهم قد قُتلوا. وذكرت النسبة عينها أن أفراد الأسرة أُجبروا على الفرار بسبب العنف. ولكن اللافت للنظر أن ٨٩ في المائة ممن أُجريت معهم مقابلات يعتقدون أنه سيكون هناك سلام دائم بحلول نهاية العام. ويجب أن نتكلم بصراحة. لقد توقف القتال لأن القادة أمروا جنودهم بوقفه. وإذا استؤنفت أعمال القتال، رغما عن إرادة الشعب، فذلك لأن نفس هؤلاء القادة يريدون ذلك، وأمروا باستئناف القتال.

في أيار/مايو، قررت الأطراف بالإجماع تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، مما أدى إلى تأخير تشكيل حكومة انتقالية إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين أن التأجيل مخيب للآمال، إلا أنه يمنح وقتا لحل المسائل المعلقة التي قد تؤدي إلى خروج عملية السلام عن مسارها. والتنفيذ بطيء بشكل محبط. وما زال يتعين الوفاء بالعديد من النقاط المرجعية. وهناك حاجة إلى المزيد من التوافق، لا سيما من جانب الحكومة وموقفها أقوى بكثير. وقد أُحيل الدستور الانتقالي، الذي يتضمن اتفاق السلام، مجددا إلى اللجنة الوطنية لتعديل الدستور لإجراء مزيد من التحديثات. واستأنفت اللجنة المستقلة للحدود عملها في الأسبوع الماضي؛ ونحن في انتظار النتائج التي سيتمخض عنها عملها في الأسابيع المقبلة. ويسير الإصلاح الأمني وتوحيد القوات المسلحة ببطء، بالرغم من الجهود الجديدة بكل ترحيب التي يبذلها المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إسماعيل وايس. وتقدم البعثة التوجيه السياسي والفني لمساعدة الأطراف تمشيا مع ولايتها الجديدة.

والتحدي الأساسي هو عدم عقد اجتماعات مباشرة بصفة منتظمة بين الرئيس سلفا كير وزعيم المعارضة رياك مشار. وإذا كان بوسع ألد الأعداء السابقين تجاوز الماضي والمصالحة على الصعيد المحلي، فيجب على القادة على المستوى الوطني أن يفعلوا نفس الشيء. والاجتماعات بين الزعيمين، والتي يُفضل عقدها في جوبا، بالغة الأهمية لأنه لا يمكن بناء الثقة

من لا شيء بمجرد تشكيل حكومة موحدة جديدة. كما ينبغي للحكومة أن تفي بالتزامها بالإفراج عن الأموال التي تعهدت بها للتنفيذ، كمثال يحتذى للجهات المانحة الأخرى.

ويعمل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة بشكل جماعي لدعم العملية. ونحن متحدون في موقفنا بأن آخر تمديد للولاية لمدة ستة أشهر يجب أن يكون الأخير. ونقبل بأن بعض المهام ربما لا تكون قد أُنجزت بشكل كامل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر – ولكن أيا كان تعريفنا لعبارة ''بشكل كامل''– فإن ذلك يجب ألا يؤخر تشكيل الحكومة الانتقالية. وينبغي أن ننظر إلى اتفاق السلام بوصفه وثيقة قابلة للتعديل، لا باعتباره نصا متحجرا. ولا توجد مهام سابقة للمرحلة الانتقالية لا يمكن إنجازها في إطار إدارة انتقالية موحدة. وفي الواقع، هناك العديد من المزايا للقرارات التي تُتخذ بشكل جماعي في إطار حكومة انتقالية، لأنها ستُتخذ بصورة جماعية وشفافة وسيكون المواطنون أقدر على محاسبة الأطراف عنها.

كان قرار الأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠١٣ بفتح أبوابها أمام الفارين نجاة بأنفسهم من أنبل الإجراءات التي اتخذتها المنظمة على الإطلاق. فقد أنقذ أرواح عشرات الآلاف من الناس ولا يزال في صميم ولايتنا لحماية المدنيين. ومع ذلك، فإن ولايتنا تشدد أيضا على أهمية دعم تهيئة ظروف مؤاتية لعودة النازحين واللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة وبناء على قرارات مستنيرة.

حتى الآن، لا تزال الأعداد الفعلية للعائدين قليلة نسبيا بالمقارنة مع ٢,٣ مليون لاجئ و ١,٩ مليون من المشردين داخليا، غير أن هناك اتجاها متزايدا للعودة.

قبل توقيع اتفاق السلام، بلغ متوسط عدد الأشخاص العائدين إلى ديارهم نحو ٠٠٠ ١٨ شخص كل شهر. ومنذ توقيع اتفاق السلام، ارتفع هذا العدد إلى ٠٠٠ ٧٦ شخص كل شهر. وقد عادت بعض الأسر بأدواتها الخاصة، ولكن آلاف الأسر الأخرى، ولا سيما تلك التي تعيش في مواقع توفر حماية للمدنيين، ستحتاج إلى المساعدة. ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم وليست لديهم القدرة أو الموارد للمغادرة بدون مساعدة. وتقدم البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية ذلك الدعم بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية الدولية، ويتبعون المبادئ التوجيهية التي أقرها الفريق القُطري المعني بالشؤون الإنسانية.

من التحديات الرئيسية التي تنتظرنا عدم توفر الخدمات الأساسية داخل المجتمعات العائدة. أما اليوم، فالسبب الأكثر شيوعاً الذي يعزيه الأشخاص المشردين داخلياً لعدم رغبتهم في مغادرة موقع يوفر حماية للمدنيين هو التردد في إخراج أطفالهم من المدارس، وليس انعدام الأمن. وبالتوازي مع ذلك، تقوم البعثة بتحويل تركيزها من المهام الثابتة التي تتمثل في حراسة المواقع التي توفر الحماية المدنية إلى دوريات بعيدة المدى، مع التركيز على مناطق العودة. ثمة عنصر مهم في جهود البعثة مكرس الآن لحماية مواقع المدنيين.

على الرغم من انخفاض العنف السياسي، لا يزال القتال مستمرا في ولاية وسط الاستوائية، مما يتسبب بمعاناة مستمرة. في مطلع الأسبوع المقبل، ستصدر البعثة تقريرا عن حالة حقوق الإنسان. وتكشف تحقيقاتنا عن فظائع ارتكبتها جميع الأطراف ضد المدنيين، بما في ذلك القتل، والاغتصاب، والاختطاف، والنهب. واستجابة لذلك، عززت البعثة وجودها في ياي وتطابقت مع المشاركة السياسية. وستظل حماية المدنيين أولوية عليا، ولكن دورنا في مجال الحماية سيتقلص بطبيعة الحال إذا ما حلّ السلام. ويمكننا عندئذ أن نتطلع إلى تعديل احتياجات قواتنا وفقا لذلك، بينما نواصل جهودنا في مجال الوساطة وبناء السلام.

في غضون أسبوعين، سيحتفل جنوب السودان بالذكرى الثامنة لاستقلاله. ومع تلك السيادة تأتي المسؤولية، وهو التزام لا يُعترف به إلا نادرا، ويشمل استخدام القادة لموارد البلد بما يحقق المصالح العليا لمواطنيهم، وليس لمصالحهم. ورسالة شعب جنوب السودان التي سمعناها في هذا الصدد واضحة جدا. ويجب على القادة أن يرتقوا إلى مستوى مسؤولياتهم وأن يعطوا السلام للشعب.

الرئيس: أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غيلمور.

السيد غيلمور (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وأثرها على السلام والأمن.

تماشيا مع التقدم المهم المحرز الذي أبلغ عنه السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تعمل شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ أيلول/سبتمبر الماضي، على توثيق انخفاض كبير وموضع ترحيب في عدد انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها القوات الحكومية والجماعات المسلحة المنظمة في جميع أنحاء البلد. غير أن أحد الاستثناءات الرئيسية لهذا الأمر هو استمرار انتشار العنف الجنسي من جانب أطراف النزاع، وهو أمر أبلغت السيدة باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، المجلس بشأنه، ولن أكرره.

ومع أن الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لا يعالج جميع الانقسامات، بأبعادها الإثنية المتزايدة، التي تكمن في جذور النزاع أو مستويات الفساد المرتفعة للغاية والتي لا تزال تقوض السلام والعدالة المستدامين في جنوب السودان، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

لقد سمعنا من فورنا عن استمرار الانتهاكات الخطيرة في ولاية وسط الاستوائية؛ ولن أكررها

في أجزاء أخرى من جنوب السودان، تحول العنف أساسا إلى أعمال ارتكبتها الميليشيات والعناصر المسلحة التي تتخذ من المجتمع المحلي قاعدة لها. وكثيرا ما يشار إلى هذه الحوادث بأنها غارات على الماشية أو أعمال عنف بين الطوائف، غير أن هذه الحوادث تطورت إلى حد كبير من ممارسة تقليدية إلى أعمال عنف سياسي تشمل جهات فاعلة حكومية، بما في ذلك قوات أمن الدولة، وعناصر من الجماعات المسلحة المنظمة، وجماعات الدفاع عن النفس التي أنشأتها المجتمعات المحلية. ومنذ التوقيع على الاتفاق الذي المعاد تنشيطه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تجاوزت الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن هذا الضرب من العنف كثيرا الخسائر الناجمة عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها أطراف النزاع التقليدية.

كذلك فإن تقييد الحيز السياسي والمدني اتجاه يبعث على القلق. وتتعرض حرية التعبير لهجوم مستمر في البلد وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة غير المقيدة لجهاز الأمن الوطني في عرقلة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين. وعادةً ما تُستخدم الرقابة، والتخويف، والاعتقالات التعسفية لتقييد أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والنقاد والصحفيين. وقضية السيد بيتر بيار أجاك جديرة بالملاحظة في هذا الصدد.

تكمن الضمانة الحقيقية للسلام الدائم في جنوب السودان في الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. وقد خلصت تقارير عديدة إلى أن هناك أسبابا معقولة تحمل على الاعتقاد بأن أطراف النزاع قد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وجرائم دولية. وتشمل تلك التقارير المشتركة التي أعدتها مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتقارير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، فضلا عن تقارير لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

على الرغم من كل هذه الأدلة، لم يُتخذ أي إجراء هام ضد الجناة. ولكسر حلقة الإفلات من العقاب التي طال أمدها، وكذلك لمنع حدوث انتهاكات في المستقبل، نعتقد أنه يجب تنفيذ آليات العدالة الانتقالية المبينة في اتفاق السلام. ولم توقع الحكومة بعد على مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة.

لقد دعمت البعثة الدولة في جهودها الرامية إلى تحقيق العدالة على الصُعد المحلية، وعرضت ما أسماه ديفيد شيرر من فوره بصيصا هاما من الأمل في خضم التحديات التي تواجه البلد، بما في ذلك من خلال مبادرات المحاكم المتنقلة. وقد أدت المحاكم المتنقلة في بنتيو وملكال، المدعومة من البعثة، إلى إدانة ما لا يقل عن ثلاثة من أفراد القوات المنظمة بتهمة الاغتصاب. ومما يشجعنا أن المتحدثين الحكوميين، بمن فيهم وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، ورئيس قوات الدفاع في جنوب السودان، قد أقروا علنا في ١٤ آذار/مارس بأن أفرادا من قوات الأمن الحكومية شاركوا في ارتكاب أعمال العنف الجنسي، وحث القادة على ضمان محاسبة مرتكبي هذه الأفعال. فالتغيير الحقيقي يبدأ بالاعتراف بالمشكلة، لذلك نرحب بتلك الخطوة.

كما تشارك شعبة حقوق الإنسان في البعثة بانتظام مع السلطات الوطنية، وقوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات المحلية، وتقدم الدعم لها بشأن طائفة من قضايا حقوق الإنسان. وهي تدعم منتديات حقوق الإنسان في جميع المكاتب الميدانية، كتلك التي عقدت في بنتيو الأسبوع الماضي، برئاسة حاكم الولاية وحضرها شركاء رئيسيون، لبحث موضوع العدالة والعنف الجنسي في المناطق الساخنة.

في الختام، نأمل أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس الأمن حث الأطراف في جنوب السودان بأقصى قدر ممكن من القوة على تنفيذ التزاماتها بإنهاء الأعمال العدائية ووقف العنف الجنسي. وكما سمعنا من فورنا الممثل الخاص ديفيد شيرر يقول، فلنكن صريحين. لقد توقف القتال لأن القادة أمروا الجنود بالتوقف. وهذا ينطبق بالتأكيد على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي. وإذا أمر القادة الجنود بوقف تلك الجرائم، فإنهم سيتوقفون عنها إلى حد كبير. ونأمل أيضا أن يواصل الجميع، بما في ذلك المجلس، الضغط على الأطراف من أجل إنشاء آليات المساءلة والعدالة الانتقالية المبينة في الاتفاق الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

الرئيس: أشكر السيد غيلمور على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميناغانو.

السيدة ميناغانو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن حالة النساء والفتيات في جنوب السودان. واليوم، مر أكثر من تسعة أشهر على التوقيع على الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان ومع ذلك لم يتوقف القتال تماما بعد. وفي حين أن النساء والفتيات يتأثرن بصورة غير متناسبة بسنوات من الصراع والأزمة الإنسانية الراهنة، فإني أريد أن أتكلم ليس فقط عن يأسهن، بل أيضا عن قدرتهن على الصمود وما يحتجن إليه لإعادة بناء بلدهن.

اسمي ليديا ميناغانو، وأتكلم هنا بصفتي مديرة مشروع مبادرة رصد تنفيذ اتفاق السلام، وهي شبكة من منظمات المجتمع المدني تعمل على رصد التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان. وأنا عضو في مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن، وهو إحدى آليات الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأيضا عضو في الائتلاف النسائي من أجل السلام

في جنوب السودان، الذي شارك في محادثات السلام في عام ٢٠١٨.

وسيركز بياني على أربعة مجالات رئيسية.

أول تلك المجالات هو الطابع الجنساني للنزاع، ولا سيما أثره على النساء والفتيات. وثانيها هو الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة مشاركةً مجديةً في تنفيذ اتفاق السلام، فضلا عن جميع عمليات صنع القرار التي ستؤثر في مستقبل جنوب السودان. وثالثها هو الحاجة الماسة إلى إصلاح قطاع الأمن. وآخرها أهمية التشاور مع المجتمع المدني في جنوب السودان، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء.

إن جذور النزاع القائم منذ السنوات الخمس الماضية ضاربة في عدم المساواة بين الجنسين. وقد أدى ذلك إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق النساء والفتيات على نطاق واسع، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والتشريد القسري والحرمان من سبل العيش الأساسية. وكما يعلم أعضاء المجلس، يشهد جنوب السودان واحدا من أعلى معدلات العنف ضد النساء والفتيات في العالم. وقد أسهم التمييز المتجذر والممارسات الضارة، مثل الزواج المبكر والقسري، في تهيئة بيئة ينتشر فيها العنف الجنساني ضد النساء والفتيات على نطاق واسع.

وإذ أخاطب مجلس الأمن اليوم، لا تزال القوات العسكرية تحتل أكثر من ٥٠ منطقة من المناطق المدنية، استنادا إلى تقرير آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن القوات العسكرية قد انسحبت من بعض المناطق المدنية، فإن استمرار وجودها في مناطق أخرى لا يزال يعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني. ولا سبيل للمضي قدماً من دون مساءلة عن العنف الجنساني أو التصدي لأولئك الذين يسمحون في مجتمعاتنا بمثل بهذه الأعمال.

وأغلبية الأشخاص الذين شردوا من جراء النزاع في جنوب السودان هم من النساء والأطفال. لقد استمعت إلى الكثير من قصص النساء والفتيات اللواتي فررن كلاجئات إلى أوغندا، أو مكثن لسنوات عالقات في مواقع حماية المدنيين، حيث يتعرضن للإصابة بالأمراض ويفتقرن إلى سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم لأطفالهن. فقد أخبرتني فتاة عمرها ١٤ سنة في أوغندا كيف فقدت أمها في مخيم للاجئين بسبب حمى بسيطة. ولم تفارق تعابير الألم والمعاناة المرسومة على وجه تلك الفتاة ذهني إلى اليوم. لا ينبغي أن يموت أحد بسبب أمراض يمكن علاجها بسهولة أو الوقاية منها.

وبالنسبة للمرأة، فإن السلام أكثر من مجرد توقيع اتفاق. بل يجب أن تظهر مكاسبه في الحياة اليومية لكل رجل وامرأة وطفل في جنوب السودان. وفي العمليات السياسية الجارية، ينبغي إعطاء الأولوية لتمكين النساء والمنظمات التي تقودها النساء من تضميد جراحهن وجراح مجتمعاتهن. وهذا يعني ضمان المساواة في الحصول على سبل العيش والخدمات الصحة الإنجابية، والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية.

وقد دافعت نساء جنوب السودان بلا كلل عن حقهن في الانضمام إلى طاولة المفاوضات خلال منتدى التنشيط الرفيع المستوى، الذي أفضى إلى التوقيع على اتفاق السلام. كما ناضلنا من أجل ضمان نسبة تمثيل للمرأة قدرها ٣٥ في المائة بهدف إدماجها. ومع ذلك، فإن هذه النسبة لم تنفذ بالكامل خلال عملية الترشيح للهيئات التي تم تشكيلها خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. ويمثل القرار ٢٤٥٩ (٢٠١٩)، الذي اعتُمد في آذار/مارس ويدعو جميع الأطراف إلى ضمان المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في عملية السلام، خطوة هامة إلى الأمام. بيد أن تلك الدعوة لا بد أن تدعمها متابعة منتظمة وتدابير رصد محددة تكفل التقيّد بها والمساءلة عن عدم تنفيذها.

إن إصلاح قطاع الأمن أمر أساسي لإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في بلدي. ويجب أن يكفل إصلاح قطاع الأمن تحلي جميع الجهات الفاعلة في هذا القطاع بالكفاءة والمهنية والقدرة على الاستجابة. إن تنظيم دورات تدريبية بشأن مكافحة الفساد وحقوق الإنسان والمرأة على نحو متواصل أمر ضروري، على غرار معايير المساءلة بالنسبة للقيادة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يكون التنوع والإدماج محور جهود الإصلاح. ويجب أن يمثل قطاع الأمن شعب جنوب السودان كله. وهذا لا يعني ضمان التنوع الإقليمي فحسب، بل تمثيل الرجال والنساء. فيجب تلبية احتياجات النساء في القوات المسلحة وفي مناطق التجمع.

إن بطء التقدم المحرز في تجميع جميع القوات مسألة من المسائل المعلقة الملحة وجانب هام من جوانب تحويل قطاع الأمن، لأنه سيتيح إضفاء الاحترافية على الجيش. وأحث أطراف الاتفاق على التأكد من أن المعالم الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن قد تحققت. إن تأخير إضفاء الاحترافية على الجيش يعني التأخير في كفالة الحماية المناسبة للنساء والفتيات.

وإصلاح القطاع الأمني إصلاحاً شاملاً بدعم من برامج الإنعاش الاقتصادي أمر ضروري من أجل كسب ثقة النساء والفتيات المشردات، حتى يتسنى لهن العودة إلى ديارهن عودةً طوعية آمنة والشروع في إعادة بناء مجتمعاتهن المحلية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضمان حماية حقوقهن، وكفالة أنهن يحظين بما يكفي من الدعم لإعادة إدماجهن عند عودتهن.

وكما ذكّرت زميلتي أنجلينا نياجيما سيمون جيال المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8480)، فإن المجتمع المدني في جنوب السودان يضطلع بدور بالغ الأهمية في بناء السلام والأمن وصونهما. فمؤسساته محورية في تقديم الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة، ولكنها أيضا عنصر أساسي في تنفيذ اتفاق السلام. وفي آذار/مارس، رد مجلس الأمن على دعوتنا إلى العمل على نحو أوثق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من خلال منحها ولاية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء، ومع المجتمع المدني بوجه عام. ونتوقع من المجلس الآن الوفاء بتلك الولاية. ولا بد أن يحظى المجتمع المدني ببيئة آمنة ومواتية تتيح له الاضطلاع بعمله.

وأود أن أختتم بياني بدعوة مجلس الأمن إلى ضمان أن تدعم حكومة جنوب السودان تنفيذ الاتفاق، مع توفير الموارد المالية الموثوقة والكافية؛ ومواصلة دعوة الأطراف إلى بلوغ تمثيل المرأة بنسبة ٣٥ في المائة، ولا سيما في الحكومة الانتقالية المقبلة؛ وتشجيع الجهات المانحة على دعم البرامج المخصصة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية؛ وتشجيع البعثة على مواصلة العمل مع مختلف الجماعات النسائية، ولا سيما تلك التي تعمل لإنهاء العنف الجنسي والجنساني في مجتمعاتنا المحلية، بوصف ذلك جزءا أساسيا من تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، التي ينبغي أن تشمل تهيئة أماكن آمنة، تكون بالغة الأهمية للناجين من العنف الجنسي والجنساني وضحاياه؛ وحث أطراف النزاع على الانسحاب من جميع المناطق المدنية؛ وضمان الحماية الكافية للنساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي؛ ودعم قطاع الأمن في تطوير الخبرات والانتفاع بالتدريب المهني، بما في ذلك في مجال الوقاية من العنف الجنسي والجنساني وتقديم استجابة تناسب السياق المحدد لجنوب السودان؛ وضمان أن يشارك الشباب والشابات في برامج عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فأغلبية حاملي السلاح من الشباب، ومن الأيسر بالتالي للشباب التواصل مع بعضهم البعض.

وأخيرا، ينبغي لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج أيضاً أن تعالج الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات، إذ تشكل النساء أغلبية سكان بلدي، ولا يسع جنوب السودان تجاهلنا. وسيسهم إمدادنا بما نحتاجه من موارد للمشاركة في

بناء مستقبل بلدنا إسهاماً مباشراً في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان. وبالنسبة لجيلي من نساء وفتيات جنوب السودان، اللائي لم يعرفن أي شيء مطلقا سوى النزاع، نأمل أن يسفر الاتفاق عن تحقيق السلام الذي نتوق إلى رؤيته.

الرئيس: أشكر السيدة ميناغانو على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص شيرر والأمين العام المساعد غيلمور والسيدة ميناغانو على إحاطاتهم الإعلامية.

على الرغم من أن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٨ لا يزال بطيئا، تنوه الولايات المتحدة باستمرار الأطراف في احترام وقف إطلاق النار في معظم أنحاء البلد. ونلاحظ أيضا النهج التوافقي في تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

ومع ذلك، فإن إمكانات السلام لم تتحقق بعد. فلا تزال الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان مستمرة، ولا سيما في الولايات الاستوائية. ولا تزال الاشتباكات العنيفة تندلع في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية تموز/يوليه، سيواجه حوالي ٧ ملايين من سكان جنوب السودان – أي أكثر من ٦٠ في المائة من السكان – مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، أو ما هو أسوأ من ذلك، بسبب أزمة من صنع الإنسان.

ومع تراجع العنف، أصبح العاملون في المجال الإنساني أقدر على الاستعداد والتصدي لموسم الجوع، حيث زادت إمكانية وصولهم إلى سكان جنوب السودان المحتاجين. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات مستمرة أمام قدرة المجتمع الدولي على المساعدة في هذا الجهد وعلى دعم عملية السلام بوجه عام. ويجب على الحكومة أن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات بالسماح بحرية الحركة الكاملة وغير المقيدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار الحكومة في تقييد الحريات السياسية والمدنية الأساسية رغم أن هناك زيادة في الاستقرار في جميع أنحاء البلد. وفي الواقع، يبدو أن ذلك الأمر قد تصاعد منذ توقيع الاتفاق. ولا يمكن تنفيذ الاتفاق بصورة حقيقية من دون الاحترام الحقيقي للحريات المكفولة في دستور جنوب السودان. ونشدد على الحاجة إلى عقد اجتماعات وجها لوجه بين سلفا كير ورياك مشار، مع مراعاة الموعد المتفق عليه لإنشاء الحكومة الانتقالية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الحكم الصادر في قضية بيتر بيار أجاك وخمسة رجال آخرين، بعد أيام فقط من اتخاذ حكومة جنوب السودان لخطوة هامة بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إذ يجب على الحكومة أن تضمن للمواطنين حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في ذلك العهد وأن تتقيد بضمانات المحاكمة العادلة.

يشكل تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان سببا آخر للقلق. ونتطلع إلى أن يحل يوم يُبطل فيه السلام في جنوب السودان الحاجة إلى الحظر المفروض على الأسلحة. ولكننا نرحب في الوقت نفسه بتجديده ونهيب بالمجتمع الدولي، وبالمنطقة بصفة خاصة، التقيد بنظام الجزاءات المتعلق بجنوب السودان والمساعدة في جعل السلام أكثر نفعا من الحرب في جنوب السودان.

إن الاتفاق المُنشط ذو أهمية محورية في الانتقال من الحرب إلى السلام. وكخطوة أولى، سيتعين على الأطراف الموقعة تجاوز شجاراتها بشأن الخطوات الإجرائية والاستفادة، عوضا عن ذلك، من الوقت المتبقي خلال فترة التمديد في إحراز تقدم حقيقي. وهذا يعني أولا التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، بما في ذلك حماية أعضاء المعارضة في الحكومة الانتقالية. ويعني ضمان ألا يصبح عمل اللجنة المستقلة للحدود بؤرة ساخنة تؤدي لاندلاع المزيد من العنف. ويعني تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

كما يعني أن تفي حكومة الجنوب السودان بتعهدها بتقديم ١٠٠ مليون دولار للتعجيل بتنفيذ مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية بشكل شفاف وفي المواعيد المقررة. ويعني تنفيذ أحكام العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق، بما في ذلك العمل مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة. ويعني مضي المعارضة قدما في إنجاز المهام المتأخرة، مثل تجميع قواتها والشروع في التدريب المشترك.

وتدعو الولايات المتحدة الأطراف في جنوب السودان التي لم توقع الاتفاق على نبذ العنف والانضمام إلى اتفاقات وقف الأعمال العدائية والبحث عن حل سياسي للشواغل التي أثيرت بشأن اتفاق السلام. كما ندعو الأطراف الموقعة على التفاعل مع هذه الأطراف بطريقة غير عنيفة وبناءة.

إن الجهود المشار إليها ليست بسيطة، ولكن هناك أدلة، لا سيما على الصعيد المحلي، على أن الأطراف يمكنها أن تتوافق وتحقق نتائج هامة عندما تختار العمل معا. فالبديل، وهو العودة إلى النزاع وفقد مزيد من أبناء جنوب السودان لأرواحهم، أمر مرفوض. فقد دفع شعب جنوب السودان ثمنا مدمرا للحرب التي فرضها قادتهم عليهم.

ونحن مقتنعون بأن استمرار المنطقة في العمل ذو أهمية أساسية لبناء السلام المستدام. ونناشد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مواصل العمل وتعيين رئيس دائم للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. وندعو المنطقة والأطراف الموقعة إلى كفالة ألا تعوق الأزمة في السودان عملية السلام في جنوب السودان. وندعو البلدان المجاورة إلى تضييق الخناق على التدفق غير المشروع للتمويل من جنوب السودان إلى نظمها المصرفية وأسواقها العقارية.

ونحث جميع الأطراف على الاقتداء بالأمثلة الإيجابية للتعاون على الصعيد المحلي لتحقيق إمكانات جنوب السودان وإحلال السلام والأمن لشعب جنوب السودان.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيد ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الممتاز في ظل ظروف صعبة. كما أشكر السيد أندرو غيلمور والسيدة ليديا ميناغانو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في ٩ تموز/يوليه، سيكون قد مر ثمانية أعوام على استقلال جنوب السودان. وعانى البلد خلال خمس من تلك السنوات من آثار الحرب الأهلية. وأودى النزاع بحياة قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. واضطر ثلث السكان لترك ديارهم. ويواجه نصف السكان انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة، أو ما هو أسوأ من ذلك. ومن المتوقع أن يعاني حوالي ٨٦٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٩. والنساء والفتيات هن الأكثر تضررا من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي الهمجي والمهين. ولا أحد في مأمن من ذلك، لا السيدات في العقد التاسع من العمر ولا البنات الصغيرات في سن الثانية. وبينما نتخيل المعاناة التي لا تطاق لشعب جنوب السودان، فإن الوقت قد حان لأن تحفز هذه المعاناة قادة جنوب السودان على العمل بصورة حقيقية.

قبيل يوم ١٢ أيار/مايو، وهو الموعد المقرر لانتهاء الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية ومدتها ثمانية أشهر، اتفقت الأطراف

في جنوب السودان بالإجماع على تمديد هذه الفترة لستة أشهر ليتسنى لها تنفيذ الشروط الأساسية لفترة ما قبل المرحلة الانتقالية. وأيدت المنطقة والمجتمع الدولي هذا القرار، إلا أن الوقت يمر ولم يُحرز أي تقدم وهناك خطر حقيقي من أن يقوض ذلك المكاسب التي تحققت. وما لم تكن هناك استثمارات سياسية كبيرة من جانب الأطراف ومن المنطقة، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للتعجيل بأعمال التحضير للفترة الانتقالية، فربما لا يتم الوفاء بالموعد النهائي الجديد.

وهذا أمر يدعو للقلق. فالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يمثل فرصة إحلال السلام الدائم في البلد. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على أن تبذل كل جهد ممكن لتحقيق تقدم حقيقي بشأن القضايا الرئيسية في تنفيذ الاتفاق. ويجب على الأطراف تنفيذ ترتيبات أمنية والانتهاء من تعيين الحدود الداخلية ووضع خريطة طريق للتنفيذ وتنظيم اجتماعات مباشرة بين الزعماء السياسيين الرئيسيين والإفراج عن الأموال المخصصة للتنفيذ التي أعلنت عنها الحكومة. ويجب على الأطراف غير الموقعة توقيع الاتفاق. ونؤيد دعوة الأمين العام للطرفين إلى الامتناع عن تبادل الاتهامات والتصريحات المؤججة للمشاعر. والالتزام الراسخ لدول المنطقة أمر أساسي لضمان تنفيذ الاتفاق.

ولا تزال حماية المدنيين أمرا في غاية الأهمية. وعلى الرغم من تراجع العنف السياسي، فقد حدثت زيادة في العنف القبلي خلال الأشهر الأخيرة. وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. ولا يمكن أن يكون هناك حل دائم للنزاع في جنوب السودان من دون التصدي لهذه الانتهاكات بشكل عاجل وفعال. وإننا ندعو إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وندعو الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين وإجراء تحقيقات شاملة في جميع حالات العنف الجنسي وغيرها من الاعتداءات وتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة. وندعو إلى إنشاء آليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة، لمكافحة الإفلات من العقاب.

إن القيود المفروضة على حرية التعبير غير مقبولة. ولا يمكن لبلد أن يزدهر إلا من خلال مجتمع مدني متنوع ونشط ووسائل إعلام حرة. ويجب إطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب من دون تأخير. ومن غير المقبول أيضًا أن يكون مكان وجود اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مجهولاً منذ القبض عليهما في عام ٢٠١٤: ويتعين على سلطات جنوب السودان إبلاغ البعثة على الفور بحالتهما ومكان وجودهما.

والصراع هو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية وأعمال العنف في جنوب السودان، وهي أزمة من صنع الإنسان بالكامل. وسيؤدي أي تأخير في تنفيذ الاتفاق إلى إطالة معاناة شعب جنوب السودان. وقد تم تحديد الخطوات اللازمة والأمر متروك الآن للأطراف لاتخاذها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص شيرر على إحاطته. وقد استمعنا إلى البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام المساعد غيلمور والسيدة ميناغانو.

منذ بداية هذا العام، استمرت الحالة بشكل عام في جنوب السودان في التحسن، مع استمرار سريان وقف إطلاق النار في معظم المناطق. وعاد معظم زعماء المعارضة إلى جوبا. وتعمل حكومة جنوب السودان والأحزاب بشكل مشترك على تعزيز تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأجرت مناقشات معمقة بشأن مراقبة وقف إطلاق النار والتعديلات الدستورية وترسيم الحدود والأمن والدفاع وترتيبات أخرى، مع تحقيق نتائج إيجابية.

وفي ٢ أيار/مايو، وافقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأطراف في جنوب السودان على تمديد الفترة السابقة

للعملية الانتقالية بستة أشهر. وقد عادت أعداد كبيرة من اللاجئين طوعًا إلى جنوب السودان، ويرغب عدد متزايد من المشردين في العودة إلى ديارهم، مما يبرز تماما زيادة توطد السلام في جنوب السودان. والصين ترحب بتلك التطورات.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في جنوب السودان تشكل تحديًا. وتتمثل الأولوية القصوى في مواصلة جنوب السودان الزخم الذي تم تحقيقه بصعوبة لصالح السلام. وتنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه هو مفتاح التسوية السياسية لقضية جنوب السودان. وينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تقديم دعم أكبر، مع التركيز على تعزيز الجهود التي تبذلها الأطراف لمواصلة تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه. وينبغي بذل جهود أكبر في المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، يجب احترام ملكية حكومة جنوب السودان احتراماً تاماً. وتتحمل الأطراف في جنوب السودان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه. وينبغي للشركاء الدوليين تعزيز التواصل مع الأطراف، ومع الحكومة بشكل خاص، والاستماع بعناية إلى إسهاماتها وتوفير التمويل والدعم المادي والتقني الضروريين في المجالين السياسي والأمني في ضوء احتياجات البلد.

ثانياً، يجب أن يستمر دعم الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية في دورها كوسيط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق مع الهيئة والاتحاد الأفريقي لدعم جهود الوساطة التي يبذلانها ومساعدة حكومة جنوب السودان والمعارضة على تعزيز الثقة المتبادلة لكي تتمكنا من إظهار قدر أكبر من المرونة والإخلاص من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل أساسية مثل الترتيبات الأمنية في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي بذل الجهود لدفع الأطراف التي لم توقع على الاتفاق المعاد تنشيطه للانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، ينبغي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لجنوب السودان. وفي الوقت الحالي، يجب إعطاء الأولوية للمساعدة في حل مشكلة الأمن الغذائي، ومساعدة النازحين على العودة وإعادة التوطين، وزيادة الاستثمار في مجالات مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية ومساعدة شعب جنوب السودان على تعزيز قدرته على إعادة بناء منازله وإعادة إطلاق التنمية. وتقدر الصين تقديرا عاليا الإسهام الهام الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب السودان، وتؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة من أجل مساعدة أطراف جنوب السودان على تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه والمضي قدما بعملية السلام.

وتدعم الصين تحقيق السلام والتنمية في جنوب السودان. وسنواصل دعمنا النشط ومشاركتنا البناءة في عملية السلام من أجل الإسهام في إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في جنوب السودان.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بالإحاطة التي قُدمت اليوم بشأن الحالة في جنوب السودان. ونشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، والسيد أندرو غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الممتازتين. كما نشكر السيدة ليديا ميناغانو من المجتمع المدني لجنوب السودان على بيانها الملهم. وأخيرا، أرحب بمشاركة السفير أكوي بونا مالوال الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة في جلسة اليوم.

لا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والمشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/491). وننوه بأن تنفيذ الاتفاق المعاد تنشيطه، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قد كان مصحوبا بكثير من الآمال، خاصة وأن ذلك جعل من

الممكن خفض مستوى العنف السياسي بدرجة كبيرة وأدى إلى تقارب دولي وإلى عودة اللاجئين. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن تلك الإنجازات رغم أهميتها لا ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي.

ويشكل عدم إحراز تقدم في تنفيذ بعض الأحكام المهمة للاتفاق في المرحلة التي تسبق الفترة الانتقالية، الأمر الذي كان ينبغي أن يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، مثالاً واضحا على هذه الحالة. ولذلك يشجع بلدي الأطراف في جنوب السودان على اغتنام الفرصة التي يتيحها ما توصلت إليه الأطراف ذاتها من تمديد الاتفاق المعاد تنشيطه لفترة ستة أشهر، سعيا لإحراز تقدم حاسم. وبناء على هذا الشرط يمكنها الأمل في الحفاظ على الدعم المتعدد الأوجه للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتعزيزه من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في جنوب السودان.

لذلك تشجع كوت ديفوار بقوة الأطراف على التسامي على المصالح الحزبية وتقديم الحلول التوفيقية اللازمة لتنفيذ الخطوات الرئيسية المطلوبة لنجاح المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد يأمل بلدي أن تركز جهود الأطراف في نوب السودان على تحديد عدد الولايات وحدودها ومراجعة وصياغة القوانين، وإدماج الاتفاق في الدستور المؤقت والنص على تدريب وإعادة نشر القوات المسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك تكرر كوت ديفوار دعوة الأمين العام إلى تفعيل الترتيبات الأمنية الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن وتيسير أنشطة آلية رصد وقف إطلاق النار وترتيبات التحقق من الأمن خلال الفترة الانتقالية. وفي هذا الصدد نرحب بالتزام حكومة جنوب السودان بصرف ١٠٠ مليون دولار لتمويل الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاق المعاد تنشيطه.

ومن الضروري إجراء حوار سياسي شامل للجميع، يأخذ في الاعتبار إسهام نساء جنوب السودان في عملية التعافي من الأزمات، وذلك لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وتود كوت ديفوار أيضا أن تؤكد أهمية الملكية الإقليمية القوية للاتفاق المعاد تنشيطه. ونرحب أيضا بمواصلة مبادرات الاتحاد الأفريقي والهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية. والاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في ٢ أيار/مايو بناءً على مبادرة من المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قد مكّن جميع أصحاب المصلحة من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل إحراز التقدم واقتراح تمديد فترة ما قبل المرحلة الانتقالية.

ورغم التحديات المستمرة في جنوب السودان، يعتبر إسهام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام في البلد راسخا. وتنضم كوت ديفوار إلى الدعم المعبر عنه للبعثة، وتحث الممثل الخاص وفريقه بأكمله على المثابرة في جهودهما اليومية الرامية لتحقيق تطلعات شعب جنوب السودان العميقة لتحقيق السلام والأمن. ومع ذلك لن تنجح جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إذا لم تظهر الأطراف في جنوب السودان إرادتها بالالتزام التزامًا حقيقيًا بالخروج من الأزمة الحالية وكتابة فصل جديد في تاريخ بلدها.

ووفقا لذلك يأمل بلدي في تحويل الوحدة التي أبدتها الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية في جنوب السودان في سياق المعتكف الروحي الذي نظم يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل بناء على طلب الفاتيكان، إلى عمل ملموس على أرض الواقع. وهناك أبعاد إنسانية وأخلاقية للمحنة التي لا توصف لشعب جنوب السودان، كما أوضحت السيدة ميناغانو وهي أبعاد يجب أن تحفز جميع الأطراف الفاعلة في البلد وتقودها لتقديم التضحيات اللازمة لوضع حد لها. إن شعب جنوب السودان والمجتمع الدولي يحثونها بشدة على القيام بذلك.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، على إحاطته

التي كانت، كالمعتاد، مفيدة جدا. وقد كان مفيدا للغاية أن يتمكن الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، أندرو غيلمور، من تقديم إحاطة لنا اليوم بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، التي هي لب النزاع كما نعلم. وكذلك أود أن أرحب بصفة خاصة بالسيدة ليديا ميناغانو وأن أشكرها على شهادتها من الميدان وعلى التزامها بالسلام. فبيانها يشير إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في جنوب السودان في بناء سلام دائم.

وسأركز على ثلاث نقاط هي: عملية السلام، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يشكل فرصة تاريخية لإنهاء النزاع في جنوب السودان، وتعرب فرنسا عن أسفها على تمديد الفترة قبل الانتقالية لستة أشهر. ومن الضروري أن يكون هذا آخر تأجيل. وعلى أي حال سيكون من الضروري تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع الرئيس كير ورياك مشار على العمل معا من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن أصعب المسائل الشائكة، بما في ذلك الترتيبات الأمنية وترسيم الحدود الداخلية.

ولكي تنجح عملية السلام، يجب الوفاء بعدد من الشروط، بالإضافة إلى الحوار المباشر بين الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين. أولا، يجب على الأطراف أن تكون صادقة في التزامها بالتوصل إلى اتفاق. ونحن نرحب بحقيقة أن الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية والمشيخية قد قامت بمبادرة مفيدة للغاية في هذا الصدد تهدف إلى تذكير السلطات في جنوب السودان بمسؤولياتها.

والشرط الثاني هو أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية. وهنا أود أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأرحب بعمل مبعوثها الخاص إلى جنوب السودان، السيد إسماعيل وايس. وبالمثل، يجب على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يدعما جهود الهيئة.

ومن المهم كذلك للجماعات المسلحة غير الموقعة الانضمام إلى عملية السلام، وهنا أشير على وجه الخصوص إلى جبهة الخلاص الوطني.

وأخيرا، يجب احترام حصة المرأة المنصوص عليها في الاتفاق. فيجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة النشطة والمجدية في عملية السلام على جميع المستويات وبشأن جميع المسائل.

وتتعلق النقطة الرئيسية الثانية التي أود أن أثيرها بالجانب الإنساني. فلا يزال النزاع في جنوب السودان يتسبب في معاناة رهيبة لشعب ذلك البلد، ولا سيما النساء والأطفال. فأكثر من نصف السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا يزال ثلث السودانيين الجنوبيين مشردين أو لاجئين. وزيادة عدد العائدين طوعا أمر مشجع، غير أننا نأسف لكون أن العنف القبلي يتسبب في نفس الوقت في تشريد جديد. وعلى الرغم من احترام وقف إطلاق النار بوجه عام، فإن العنف القبلي والجنسي لم يتقلص. وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان في آخر تقرير لها إلى أن أعمال العنف هذه والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المصاحبة لها يمكن أن تشكل، نظرا إلى طبيعتها ومستواها، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويشير التقرير إلى قيود مفروضة على حرية التعبير والتنقل في جنوب السودان فضلا عن زيادة في حالات الاحتجاز التعسفي واستخدام التعذيب والاختفاء القسري. ولذلك فإن فرنسا تحث جميع الأطراف على المشاركة بصفة عاجلة في حوار متعمق مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وبالمثل، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى إنشاء وتشغيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان من دون إبطاء، بدعم من الاتحاد الأفريقي. فلا يجوز أن يُفلت مرتكبو هذه الانتهاكات

من العقاب. ومقاضاة المسؤولين عن هذه الجرائم وتعويض الضحايا أمر أساسي في استيفاء الشروط اللازمة لتحقيق سلام دائم. ولمجلس الأمن كذلك دور يضطلع به، ويجب أن يستخدم الجزاءات لمعاقبة من يرتكبون هذه الجرائم والضغط عليهم. فتلك أداة ردع مهمة.

ويساور فرنسا القلق أيضا إزاء ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وندعو جميع الأطراف التي تعهدت بالفعل بالتزامات في هذا المجال إلى تنفيذها، ولا سيما في مجالات الوقاية والتوظيف والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وندعو الأطراف الأخرى إلى التوقيع على خطة العمل وتنفيذها. ولا بد من مواصلة الحوار بهذا الصدد مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا.

وكذلك يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ويجب على الأطراف أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. ويشمل ذلك بطبيعة الحال حماية العاملين في المجال الإنساني، التي تشكل التزاما لا يمكننا أن نتقاعس عنه. ومن الأهمية بمكان كذلك مواصلة الإصرار على ضرورة تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال هذا النزاع إلى العدالة. فلا مكان للإفلات من العقاب.

ثالثا، يجب على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنفيذ ولايتها بالكامل في هذا المجال. ويجب أن تظل حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في صدارة أولوياتها. إننا نشجع البعثة على تيسير عودة النازحين، طالما أن العودة آمنة وطوعية وكريمة وواضحة المعالم. وتشجع فرنسا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على دعم عملية السلام، بالاستناد إلى الأحكام الجديدة من ولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية للهيئات التي تمر بمرحلة انتقالية ومساعدة الأطراف في النهوض بتنفيذ الاتفاق المنشط. ونؤيد الممثل الخاص تأييدا تاما في مساعيه الحميدة، ونشجعه على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق تلك الغاية. كما سيكون من المفيد جدا أن تواصل البعثة تقديم الدعم إلى المحاكم المتنقلة وتطوير تلك المبادرة. ومن الضروري تقريب العدالة من الجناة إذا أردنا مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية.

وختاما، أود أن أتقدم بخالص الشكر، باسم فرنسا، إلى أفرقة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بعمل حيوي، غالبا في ظروف صعبة، لصالح شعب جنوب السودان.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة، وأن أشكر السيد ديفيد شيرر والسيد أندرو غيلمور وكذلك السيدة ليديا ميناغانو على إحاطاتهم الهامة.

وتأسف بيرو على عدم تشكيل الحكومة الانتقالية حتى الآن، بما يتماشى مع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بسبب تأخر الأطراف في تنفيذ مهام حاسمة خلال الفترة السابقة للفترة الانتقالية. غير أننا على ثقة من أن التمديد لمدة ستة أشهر الذي اتفق عليه في ٢ أيار/مايو في أديس أبابا سيمكن الأطراف من إتمام مهامها المعلقة وتعزيز التقدم الكبير المحرز حتى الآن.

ونرحب في هذا الصدد بكون بدء نفاذ الاتفاق المنشط قد أدى إلى انخفاض كبير في مستوى العنف السياسي في البلد. ومع ذلك فإننا نرى أن هذا ليس سوى نقطة انطلاق ينبغي أن تشجع على إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها والتحضير للفترة الانتقالية، بإعطاء الأولوية للمسائل العالقة، مثل تجميع القوات واختيارها وتدريبها وتوحيدها ونشرها، ولمسألة تحديد عدد الولايات وحدودها.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تفشي العنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان. فلا تزال هناك تقارير عن وقوع مثل هذه الجرائم، وينسب معظمها إلى القوات الحكومية. ويحدونا الأمل في أن تترجم خطة العمل التي وضعتها الحكومة لمعالجة هذه المسألة إلى إجراءات ملموسة وأن يصل عدد الضحايا إلى صفر في المرة القادمة التي نستمع فيها إلى تقرير.

وكذلك نأسف لأن الحالة الإنسانية لا تزال حرجة على الرغم من أن النزاع قد خف. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي والحالة الاقتصادية الهشة في جنوب السودان يؤثران تأثيرا خطيرا على المدنيين. وعلاوة على ذلك، لاحظنا باهتمام العودة العفوية لـ ١٤٢ ٠٠٠ من اللاجئين، مما يدل على أن الشعب يرنو إلى السلام والعودة إلى دياره. ويجب علينا تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة وتزويد الناس بالخدمات الأساسية اللازمة لهم لكي يعيشوا حياة كريمة.

وفي هذا الصدد نرحب باستجابة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي وفر ١١ مليون دولار للتعامل تحديدا مع ٢٧٠ ٠٠٠ شخص في مختلف مناطق جنوب السودان.

ويساورنا القلق إزاء التصاعد المستمر للعنف القبلي في الأشهر القليلة الماضية، الأمر الذي أدى إلى خسائر في الأرواح بلغت ٥٣١ نفرا، بزيادة ١٩٢ قدرها في المائة على السنة الماضية. ونحن على ثقة من أن الالتزام الحقيقي من جانب الأطراف بتنفيذ الاتفاق ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها من شأنه أن يُتيح تحقيق السلام والمصالحة في جميع أنحاء البلد. ونرى أننا على وشك تحقيق هذا الهدف، ولكن يجب ألا نفقد زخم عملية السلام. ونحن نشيد بالكنائس الثلاث على جهودها الرامية إلى التوفيق بين القادة في جنوب السودان ونعرب أيضا عن ترحيبنا بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لمساعدة الأطراف على تنفيذ المهام الرئيسية اللازمة لبدء المرحلة الانتقالية. ونرحب بالزيارة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جوبا في ١٠ أيار/مايو. وقد أرسلت هذه الزيارة رسالة قوية إلى الأطراف وكانت بمثابة تأييد فعال لعملية السلام.

وأختتم بياني بالثناء على جهود الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك العمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة هذا المجلس من أجل توفير الدعم السياسي والمتابعة المطلوبة لمواصلة دفع عملية السلام في جنوب السودان والعمل بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة ميناغانو والسيد غيلمور والسيد شيرر على إحاطاتهم الإعلامية المهمة.

شهدت الفترة قيد الاستعراض تطورات هامة في عملية تنفيذ الاتفاق الذي تم تفعيله والمتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي يتسم تنفيذه حتى الآن بالبطء. وفي أيار/مايو، توافقت الأطراف على تمديد المرحلة ما قبل الانتقالية لمدة ستة أشهر لتيسير تسوية بعض الجوانب الرئيسية مثل ترسيم الحدود ما بين الدول وإيواء القوات وإعادة النشر، في جملة أمور. والتقدم في هذه المجالات كان محدودا ويفتقر إلى التنسيق والنظام.

وفي هذا السياق من عدم اليقين السياسي، يشجعنا استمرار وقف إطلاق النار والتقارب المستمر بين الحكومة والمعارضة، والمبادرات الدؤوبة للهيئة الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية، مثل الفاتيكان والتي مكنت من تنشيط اتفاق السلام وبقائه على قيد الحياة وإنشاء منتديات لمناقشة سبل المضي قدما وإنجاز جميع المهام المعلقة.

ومن المؤسف أن هذا السيناريو قد ابتُلِي بالتهديدات للسكان المدنيين وأزمة إنسانية خطيرة، بما في ذلك تزايد أعمال

العنف الجنسي والنزاعات القبلية، فضلا عن عرقلة الوصول إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعمال الإغاثة الإنسانية. لذلك، من الضروري أن تسمح الميليشيات والقوات الحكومية للعاملين في المجال الإنساني بالتحرك بحرية ودون قيود على أرض الواقع.

ونشعر بالقلق بشكل خاص لأن ٥٧ في المائة من السكان يعانون من مستويات شديدة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني ٠٠٠ ٤٥ شخص من حالة كارثية محتملة. ويتفاقم هذا الواقع جراء الأثر السلبي لعدم هطول الأمطار والآثار المترتبة على تغير المناخ، بالإضافة إلى التهديد الكامن الذي تشكله حالات الإصابة بفيروس إيبولا المبلغ عنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبخلاف هذه الأزمة السياسية والإنسانية، يساورنا القلق إزاء ضعف السكان المدنيين والتقارير الخطيرة عن انتهاكات الحقوق الإنسانية والجنسية. ويساورنا القلق كذلك إزاء القيود التي يواجهها أفراد البعثة فيما يتعلق بقدرتهم على معالجة هذه الانتهاكات ورصدها والتحقيق فيها.

وفيما يتعلق بالجرائم ذات الطابع الجنسي، يقلقنا أن حالات الاعتداء هذه لا يجري التحقيق فيها أو مقاضاة مرتكبيها، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على هذه الآفة غير كافية. ولا ينبغي أن يكون الإفلات من العقاب هو القاعدة. ونحث الحكومة على إنشاء عملية مساءلة للجناة، وندعو إلى توفير خدمات شاملة للناجيات من العنف الجنسي.

وفي هذا الصدد، نثني على الجيش الشعبي لتحرير السودان لإطلاقه خطة عمل للعنف الجنسي في حالات النزاع، تركز على مساءلة القواد عن الأعمال التي يرتكبها مرؤوسهم. ونرحب كذلك بمبادرة البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد مناقشات مع السلطات بشأن إنشاء محاكم متنقلة في المستقبل ونشر المدعين العامين في المناطق ذات القدرات القضائية غير الكافية أو المنعدمة. ويجب اتباع جميع السبل لإرساء المساءلة ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب الشنيعة هذه، مع الاستثمار في جهود الوساطة وبناء السلام بمشاركة النساء والشباب.

ومن الضروري ألا تصبح هذه العملية السياسية راكدة وأن يستخدم هذا الموعد النهائي الجديد بحكمة وبصورة مطردة من أجل ضمان عملية سلام مستدامة يقودها جنوب السودان مع دعم إقليمي ودولي معزز. ولا توجد طرق مختصرة أو سريعة لتحقيق السلام في جنوب السودان. وقد حان الوقت للاستفادة من الزخم وتعزيز الإرادة السياسية والإبداع الدبلوماسي لتجنب فشل الاتفاق بعد تفعيله. وهذه هي الأداة التي يجب أن نستخدمها؛ فلا توجد خطة للطوارئ.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات – الممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرر؛ والأمين العام المساعد، السيد أندرو غيلمور؛ والسيدة ليديا ميناغانو – للمعلومات التي تشاطروها معنا اليوم.

تحيط بولندا علما بتمديد فترة ما قبل المرحلة الانتقالية في جنوب السودان. وما زلنا نرى أن تنفيذ أحكام الاتفاق المعاد تفعيله والمتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم واستقرار طويل الأجل في جنوب السودان. وندعو جميع الأطراف الموقعة إلى الاستفادة من هذه الأشهر الإضافية، وبذل كل جهد ممكن لتكثيف الاستعدادات لعملية انتقال ناجحة. إن مسألة الترتيبات الأمنية الانتقالية ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.

وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون شمولية، ونعتقد أن مشاركة المرأة في العملية السياسية في جنوب السودان أمر لا غنى عنه. كما نرى ثمة ضرورة لإدماج حقيقي للشباب والمجتمع المدني في جنوب السودان في عملية السلام. ونؤمن إيمانا قويا بأن ضمان الشمولية في المرحلة الانتقالية

يضفي عليها المصداقية بالنسبة لمواطني جنوب السودان ويعزز الفرص المؤدية إلى سلام مستدام.

وبولندا ترحب بكون أن الوقف الدائم لإطلاق النار ما زال يحظى بالاحترام على نطاق واسع في جميع أنحاء الجنوب السودان وأن أطراف الاتفاق مستمرة في تدابيرها لبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تزايد مستويات العنف القبلي والتوترات المستمرة. ونعتقد أنه ينبغي التركيز بصورة خاصة على جهود المصالحة ودعم الحوار بين القبائل.

وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان مقلقة أيضا. فالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني ما زالت مستمرة، ويتمتع مرتكبوها بالإفلات من العقاب. كما أن المستويات المرتفعة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات ما زالت تثير قلقا بالغا. وندعو حكومة جنوب السودان إلى أن تبذل قصارى جهدها في تقديم الجناة إلى العدالة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

إن الحالة الإنسانية المتردية في جنوب السودان تتطلب اهتمامنا الكامل. فالملايين من مواطني جنوب السودان مشردون، ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. ومما لا شك فيه أن شعب جنوب السودان بحاجة ماسة إلى الاستقرار ووجود مؤسسات حكومية تهتم بمواطنيها وتقدم لهم الخدمات الأساسية. ونحن مقتنعون بأن هذا ينبغي أن يكون الهدف النهائي لعملية الانتقال في جنوب السودان.

وبولندا ترى أن المشاركة الإقليمية لا تزال حيوية الأهمية لاستدامة السلام في جنوب السودان، وترى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها، وكذلك الاتحاد الأفريقي، لهما دور رئيسي في إنفاذ الاتفاق ورصد تنفيذه. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون مستعدا لدعم هذه الجهود. إن النهج الجماعي والموحد للمجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يساعد في الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي في عملية السلام.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة لضمان حماية المدنيين وتهيئة بيئة مواتية للجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم المساعدة ودعم تنفيذ اتفاق السلام الذي أعيد تفعيله. ويسرنا أن بولندا في الربع الثالث من هذا العام ستسهم في الجهود التي تبذلها البعثة.

السيدة بيكوا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضا نود أن نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم الشاملة. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، ديفيد شيرر، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على كل العمل الشاق الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة في جنوب السودان.

أود أن أركز بياني على ثلاث مسائل رئيسية: العلمية السياسية؛ والحالة الأمنية؛ والحالة الإنسانية.

على الصعيد السياسي، لا يزال الاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان جزءا لا يتجزأ من تهيئة تعاون من أجل إجراء حوار بناء وعمليات ديمقراطية صوب الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية في جنوب السودان. ومن الحيوي بنفس القدر أننا نشجع السيد رياك مشار على العودة إلى جوبا، إذ من شأن ذلك أن يمكن من تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، من المهم أن نقف جميعا وراء عملية السلام ونشجع تنفيذ جميع ما تبقى من أحكام. ونتفق مع الممثل الخاص للأمين العام شيرر أن هذا هو الطريق الوحيد الذي من شأنه أن يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

ونحيط علما بالقرار الذي اتخذته الأطراف بشأن الاتفاق بالإجماع على تمديد مدته ستة أشهر للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإننا نحث الأطراف على بذل كل جهد

ممكن لتنفيذ جميع ما تبقى من مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

وفي حين أننا ندرك ونقدر جميع الخطوات الإيجابية التي تم قطعها، فإننا نعي أيضا أن الحالة في جنوب السودان لا تزال هشة للغاية، بالنظر إلى بطء التقدم المحرز وعدم كفاية الموارد لرعاية تنفيذ الاتفاق الذي أعيد تفعيله. ونود أن نحث المجلس على دعم تنفيذ الاتفاق، وكفالة الحفاظ على الزخم الذي تولد، والحيلولة دون انزلاق جنوب السودان من جديد في هاوية الصراع.

ونلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به اللجنة المستقلة للحدود، التي اختتمت أعمالها وقدمت تقريرا إلى وزراء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في أديس أبابا في ١٩ حزيران/يونيه. ونسلم بأن المسائل المتعلقة بالحدود لا تزال خلافية بطبيعتها ويجب أن تعامل بطريقة شفافة للتقليل إلى أدنى حد من خطر إشعال فتيل النزاع. ونحث الأطراف على مواصلة العمل لتسوية هذه المسألة.

وعلى صعيد الحالة الأمنية، فإن وفد بلدي يشعر بالتشجيع جراء التطورات الإيجابية المبينة في تقارير الأمين العام، ولا سيما ما أفاد بصمود وقف إطلاق النار وبأن العنف قد تراجع. وهذا أمر لا بد منه لتهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق السلام. وتود جنوب أفريقيا أن تدعو جميع شركائنا الدوليين والسودانيين الجنوبيين الشركاء لتعبئة وإتاحة الموارد والخبرات ذات الصلة لدعم تنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن دور المجتمعات المحلية في عملية إصلاح قطاع الأمن بالغ الأهمية لكفالة الملكية المحلية وغرس الثقة والشرعية ونجاح العملية برمتها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المشاورات الكافية في الوقت المناسب مع مختلف أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية. لكن الأهم بالنسبة للعملية هو إشراك المرأة، لأنه أساسي لأي حل مستدام للنزاع.

وبشأن الحالة الإنسانية، نرحب بتحسين وصول المساعدات الإنسانية، التي هي شريان حياة حاسم الأهمية للآلاف من المستضعفين. ونرحب كذلك بالتقارير التي تفيد بأنه، جراء زيادة السلام، إلى جانب بعض المؤشرات الإيجابية على التغيير، فإن الحالة الأمنية قد تحسنت، الأمر الذي أتاح عودة بعض الأشخاص المشردين داخليا، وفي الوقت نفسه استكشاف خيارات العودة إلى مناطق إعادة توطين أخرى.

وجنوب أفريقيا تحث الجهات الدولية صاحبة المصلحة على تقديم مساهمات مجدية لبرامج التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع ودعم الجهود الرامية إلى الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين للمشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى جنوب السودان، وكذلك للمساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية وسبل العيش. وتعهد حكومة جنوب السودان بتخصيص ١٠٠ مليون دولار لتنفيذ الاتفاق خطوة إيجابية. ونحث الحكومة على التعجيل بصرف الأموال اللازمة لتنفيذ المهام المعلقة البالغة الأهمية.

وفي الختام، تظل جنوب أفريقيا ثابتة في التزامها بالاضطلاع بدور رئيسي في دعم علمية السلام في جنوب السودان من خلال جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس رامافوسا بصفته رئيس اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان، ونائب الرئيس مابوزا بصفته المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى جنوب السودان. ونواصل التأكيد مجددا أن هذه الجهود ترمي دائما إلى تكملة جهود الاتحاد الأفريقي، فضلا عن عمليات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وما فتئنا نشيد بالعمل الشاق الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية في محاولة دعم عملية السلام في جنوب السودان.

وجنوب السودان لا يزال يشكل جزءا جوهريا من المنطقة، إذ أن استقراره يرتبط باستقرار العديد من البلدان في المنطقة.

غير أن الأهم من ذلك هو أن شعب جنوب السودان يستحق أن يتمتع أخيرا بثمار السلام الملموسة التي تعذر عليه التمتع بها على مدى عقود عديدة.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات. وآمل أن يعذرني ديفيد شيرر وأندرو غيلمور إن أشرت أولا إلى ليديا ميناغانو في ملاحظاتي. هذه هي المرة الثانية منذ آذار/مارس التي تقوم فيها سيدة مثيرة للإعجاب من المجتمع المدني بتقديم إحاطة إلى المجلس عن جنوب السودان.

وعلى الرغم من أننا سمعنا من السيد شيرير والسيد غيلمور عن تحسينات فيما يتعلق بالحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان بصورة عامة، إلا أنه ما زال هناك الكثير من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي لا يزال عند مستوى مقلق وغير مقبول. لم تبرح النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالنزاع. سمعنا قصصا ينفطر لها القلب عن نساء وأطفال مشردين في المخيمات. علينا مواصلة التركيز على ذلك. ونؤيد أيضا تأييدا تاما ما قاله كثيرون عن ضرورة مشاركة المرأة في العمليات السياسية الانتقالية وفي المرحلة قبل الانتقالية. ويجب بلوغ الحصة المقررة، ويجب أن تكون عملية شاملة للجميع.

ويجب أيضا إنهاء الإفلات من العقاب. إننا لم نحرز تقدم بعد بشأن المحكمة المختلطة. ونحن بحاجة إلى أن نرى أولئك الذين ارتكبوا الفظائع يمثلون بالفعل أمام المحكمة. وفيما يتعلق بالجزاءات التي فرضناها على جنوب السودان، فقد أدرج أيضا أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم في تلك القائمة. ولذلك، فإنني أطلب من ديفيد شيرر، ضمن العديد من مهامه، أن يواصل العمل بجد مع المجتمع المدني وأن ينظر بوجه خاص في ما يحدث ولا يحدث فيما يتعلق بالعنف الجنسي ومشاركة المرأة والإفلات من العقاب.

وأود أيضا أن أشكر السيد شيرر على انخراطه هو وجميع حفظة السلام. إنهم يقومون بعمل رائع. لقد أشار إلى حجم العمل الذي يقومون به لحماية اللاجئين. وقدم الأرقام فيما يتعلق بعودتهم إلى مواطنهم الأصلية. ومن المهم للغاية أن يواصل دعم ذلك. وكما سلط هو نفسه الضوء، فإن تلك العودة يجب أن تكون آمنة ومستنيرة وطوعية وكريمة.

وللأسف، تظل الحقيقة أن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تجري عرقلته. لا تزال البعثة لا تتمتع بحرية التنقل الكاملة. وفي هذا الصدد، أحث أيضا الحكومة وجميع الجهات الفاعلة على ضمان أن البعثة يمكنها القيام بعملها.

وأتفق في الرأي على أن تأجيل الموعد النهائي المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الانتقالية يجب أن التأجيل الأخير. وكما قال السيد شيرر، واستناداً إلى تحليلنا، لا توجد مهمة يمكن للسلطات الحكومية إنجازها خلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية ويتعذّر على حكومة انتقالية إنجازها. وإنني أقدر ما قاله السيد شيرر بشأن أنشطته المتعلقة بالمصالحة على الصعيد المحلي، ولكن لئن كان من المهم للغاية أن تتفاهم القبائل مع بعضها بعضا، فإن علينا الانتقال إلى الصعيد الوطني. ومن الضروري حتماً أن يجتمع السيد كير والسيد مشار ليؤديا العمل المنوط بهما. وهذا هو ما يتوقعه الناس على أرض الواقع من قادتهم.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نشهد التعاون الوثيق المهم بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما أود أن أسلّط الضوء على أنشطة التوعية التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية في أوساط الأطراف غير الموقّعة وعلى خطة الكرسي الرسولي لتنظيم معتكف روحي. وإذا كان ذلك العمل سيفيد، فسيكون من الجيد جداً مواصلة القيام به وإحراز بعض التقدم على صعيد المصالحة.

أخيراً، وبالعودة إلى حقوق الإنسان، أودّ أن أشدد على أهمية ضمان الحريات الأساسية في جنوب السودان. والجانبان الحيويان هما أن المدافعين عن حقوق الإنسان يجب أن يكونوا قادرين على القيام بعملهم وأنه يجب ضمان حرية التعبير. وقد هالتنا إدانة بيتر بيار أجاك، وهو صحفي انتقد الحكومة. فالأمر يتعلّق بالحياة في المجتمع الدولي. وإذا وُضع كل الصحفيين الذين ينتقدون الحكومات في السجن، فلن تكون هناك سجون كافية. وحرية التعبير أمر أساسي، بما في ذلك في جنوب السودان.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية. وأود أن أُعرب عن دعمنا القوي للممثل الخاص شيرر وللرجال والنساء الذين يخدمون في جنوب السودان بالنيابة عنا جميعاً هنا، وأن أشكرهم على كل ما يقومون به على أرض الواقع.

في العديد من المناسبات، رحّبت المملكة المتحدة بالأمل الحقيقي في أن يتمتع جنوب السودان بالسلام، وهو الأمل الذي بعثه توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر. ومن المشجع أن نسمع من السيد شيرر عن الحماسة والرغبة لدى الناس في جميع أنحاء جنوب السودان في أن يتحول اتفاق السلام هذا إلى سلام حقيقي ودائم. وأود اليوم أن أعرب مرة أخرى عن دعم المملكة المتحدة القوي والثابت لشعب جنوب السودان في سعيهم إلى السلام. وبالطبع، ذكّرنا مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، – وفي هذا الصدد، أشيد إشادة خاصة بالسيدة ميناغانو – بأنه لا يمكن أن نتوقع من شعب جنوب السودان الانتظار أكثر من ذلك لتنفيذ السلام الدائم، لا سيما بالنظر إلى ضخامة عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد – وعددهم نحو ٧ ملايين نسمة، وفقاً للتقرير الصادر في الأسبوع الماضي عن ”التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي“. وقد أذهلني أن ٨٩ في المائة من الذين شملهم الاستقصاء يعتقدون أن إحلال السلام الدائم أمر ممكن بحلول نهاية العام، رغم أن ٧٩ في المائة منهم يعرفون شخصاً ما من أفراد أسرهم لقي حتفه أو أُجبر على الفرار. ولذلك، لا تزال هناك فرصة حقيقية في جنوب السودان.

ولكن على الرغم من البداية الواعدة، لا تزال المهام الحاسمة دون حل، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني والاتفاق على حدود الولايات وتوحيد القوات. وأود اليوم أن أحثّ جميع الأطراف على تقديم التنازلات الضرورية من أجل إحراز بعض التقدم في تلك المجالات. لقد أيّدنا الاتفاق المبرم في أيار/مايو من هذا العام لتمديد فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، بوصفه دلالة على رغبة الطرفين في مواصلة العمل من أجل السلام. وأريد الآن أن أكرر النداءات التي وجهها الممثل الخاص للأمين العام وغيره من أعضاء المجلس إلى سلفا كير وإلى رياك مشار للاجتماع معاً ومضاعفة جهودهما لضمان تشكيل الحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير، بل لا توجد حاجة لمزيد من التأخير.

وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على الجهود التي يبذلها هو وفريقه لدعم مئات الآلاف من أبناء جنوب السودان الذين ما زالوا يعيشون في مواقع حماية المدنيين. ونشاطرهم الرغبة في تقليص حجم تلك المواقع فيما يحقق اتفاق السلام تحسينات حقيقية على أرض الواقع. ونودّ أيضاً أن نشير إلى أن حكومة جنوب السودان تتحمل مسؤولية رئيسية عن تهيئة بيئة مواتية للعودة، ونحثّها على القيام بدورها في تهيئة الاستقرار اللازم لعودة آمنة ودائمة وكريمة للنازحين واللاجئين.

وتشاطر المملكة المتحدة أيضاً الأمين العام المساعد غيلمور الشواغل التي أعرب عنها اليوم إزاء القيود المفروضة على الحيز السياسي والمدني. وعلى الرغم من تمديد الفترة ما قبل الانتقالية، لا يزال التقدم في مجال العدالة والمساءلة يراوح مكانه وتواصل قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني، تهديد

وتخويف الناس الذين تعتبرهم نقّاداً. ونشعر بقلق عميق إزاء النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بجنوب السودان بصدد المسؤولية على أعلى مستوى داخل جهاز الأمن الوطني عن اختطاف وقتل الناشط في مجال حقوق الإنسان دونق صموئيل لواك والكاتب والسياسي المعارض أقري إدري، وإزاء عدم قيام الحكومة بالتحقيق في الجريمة أو معاقبة المتورطين فيها. ونحثّ حكومة جنوب السودان على الوفاء بالتزامها باتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، ولا سيما التوقيع على الاتفاقات اللازمة مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة.

إن حضور السيدة ميناغانو هنا اليوم هو تذكرة هامة لنا جميعاً بالدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني في عملية السلام. وقد استعرضتْ عدداً من المجالات التي يتعين اتخاذ إجراءات فيها بشأن تنفيذ الاتفاق. وكما قلتُ من قبل، تُظهر روايتها للأحداث ورواية الممثل الخاص أن الناس في جميع أنحاء البلد قد بدؤوا، بعد عقود من العنف، يعملون من أجل التقارب وبناء السلام. وما فتئت الحالة المتردية في جنوب السودان تثير قلقاً بالغاً لدى المجلس منذ فترة، ولكن اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه يمثل بداية جديدة وفجراً جديداً. ويتوق جميعُ المتحلقين حول هذه الطاولة إلى رؤية تقدم، ولا يزال هناك وقت لذلك. ولكن ينبغي عدم تضييع الوقت. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير. ويقع على عاتق العنصرين الفاعلين الرئيسيين، سلفاكير ورياك مشار، مسؤولية أمام شعبهما للعمل معاً وحل المسائل العالقة. وينبغي للمنطقة ولجميع المتحلقين حول هذه الطاولة تقديم الدعم لهما. ويجب ألا نخذل شعب جنوب السودان، الذين لا يزال لديهم أمل كهذا في قلوبهم.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد ديفيد شيرر والسيد أندرو غيلمور والسيدة ليديا ميناغانو، على إحاطاتهم المفيدة. كما أن من دواعي سروري دائماً أن أرى أخي السيد أكوي مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، حاضراً في قاعة المجلس.

تُعرب حكومة غينيا الاستوائية عن استيائها من التأخر في تنفيذ المهام السياسية والأمنية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، نؤيد قرار تمديد الفترة السابقة على المرحلة الانتقالية ستة أشهر لإنجاز المهام السياسية والأمنية العاجلة، لأن ذلك سيكون خطوة هامة إلى الأمام في استعادة السلام إلى جنوب السودان.

ونود أن نذكّر الأطراف بأنه ينبغي عدم إضاعة فترة الأشهر الستة. بل على العكس من ذلك، فإن الوقت قد حان كي تتحمل الأطراف مسؤولياتها وتبدي الإرادة السياسية اللازمة من أجل التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق السلام، نصاً وروحاً، بالنظر إلى أنه أصبح من الواضح أن الحل السياسي الشامل للجميع هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في جنوب السودان. ويأمل بلدي أن تعمل الأطراف على تحقيق تقدم ملموس وسريع في حسم الترتيبات الانتقالية. كما يجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تتسبب في تدهور الوضع الهش أصلاً.

وكبادرة تُؤكد تصميم حكومة جنوب السودان والتزامها بعملية السلام، نرحّب بوعدها بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لاستكمال الأنشطة المعلّقة للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، ونشجعها على صرف هذا التمويل من دون تأخير وبطريقة شفافة. ونشجّع أيضاً الجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة كي يتسنى تنفيذ الاتفاق المنشّط تنفيذاً كاملاً. وبينما نُثني على الاحترام العام لوقف إطلاق النار، فإننا نأسف لاستمرار الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، وكذلك بين جماعات المعارضة.

كما ندين بشدة استمرار تفشي العنف الجنسي والأعمال الوحشية ضد المدنيين، ونحث الأطراف على عدم ادخار أي جهد لتقديم المسؤولين عن تلك الفظائع إلى العدالة. ويساورنا نفس القلق إزاء الحالة الإنسانية، والاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان غير مقبولة على الإطلاق. ولذلك، فإننا نحث الأطراف، وخاصة الحكومة، على كفالة تهيئة بيئة أكثر أمنا ودعما للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل من أجل تقديم المساعدة إلى أشد المدنيين ضعفا في جنوب السودان.

وفي الختام، تعرب حكومة بلدي عن التقدير لما تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال الوساطة وما تبديه من التزام، فضلا عن تقديرها لموظفي فريق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما يقومون به من عمل في تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان. كما نود أن نعرب عن خالص شكرنا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لمشاركتها النشطة في الجهود الجماعية من أجل تحقيق السلام في جنوب السودان. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا لشعب جنوب السودان وسلطاته في عملية السلام. فلبلدي روابط خاصة مع البلد الشقيق جنوب السودان، ولا يزال يحدونا الأمل في أن يتمكن من التغلب على الشدائد الحالية، وأن يتمكن شعبه من التوصل إلى حل نهائي لمشاكله.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في جنوب السودان وعن عملية السلام هناك. لقد استمعنا باهتمام إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأطراف للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وإنه لأمر هام أنها أبدت استعدادا لحل خلافاتها عن طريق السعي إلى الحلول التوفيقية والتي غالبا ما تكون صعبة.

ونرى أن القرار الذي اتخذته الأطراف في النزاع بتمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية له ما يبرره تماما، وندرك أن عددا من العوامل الموضوعية قد حالت دون إنجازه في الموعد النهائي الذي كان محددا في ١٢ أيار/مايو. وسيكون من المهم بالنسبة للجهات الفاعلة الإقليمية الحفاظ على اتباع نهج موحد، على نحو ما يتضح في دورة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تمت فيها الموافقة على اتفاق الأطراف. ونعتبر ذلك تحقيقا عمليا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وإلى جانب ذلك، لا تزال هناك إمكانية للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المعنية. ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك عملية المصالحة الوطنية، وأن تواصل الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية تقديم الدعم لعملية السلام في جنوب السودان على الرغم مما لديها من مسائل ملحة أخرى.

لقد لاحظنا إنشاء الهياكل والآليات المنصوص عليها في الاتفاق وتفعيلها بصورة أولية. ويسرنا أن مستوى العنف المسلح في البلد وعدد انتهاكات حقوق الإنسان قد تناقص. وقد أعرب عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخليا عن رغبتهم في العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة. ونرى أن كل هذه الأمور ترتبط بتنفيذ تدابير بناء الثقة والاتصالات بين الأطراف المتنازعة في الميدان.

ونؤيد دعوة الأمين العام الأطراف في جنوب السودان إلى التركيز على المسائل الأمنية وإكمال عملية التعديل الدستوري. ونرى أن امتثال الأطراف الكامل والشامل لما تعهدت به من التزامات سيؤدي إلى زيادة الثقة المتبادلة وضمان عدم تكرار أخطاء الماضي. ونهيب بأطراف النزاع في جنوب السودان بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق المنشط.

فالقيم بذلك من مصلحتها ومن مصلحة المواطنين العاديين في البلد. إن جنوب السودان يستحق أن يعيش في سلام.

ونعتقد أن الزخم الإيجابي الذي شهدناه في عملية السلام في جنوب السودان لا يمكن أن يعزى فقط إلى زيادة ضغط الجزاءات وفرض حظر على توريد الأسلحة. فالفضل، أولا وقبل كل شيء، يرجع لمساهمة الوسطاء الإقليميين. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار قد منع المنطقة إلى حد ما من أن تكون أكثر مرونة في دعم التسوية عن طريق مبادراتها الأمنية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص، ديفيد شيرر، والأمين العام المساعد أندرو غيلمور، والسيدة ليديا ميناغانو على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في القاعة.

يمكننا أن نرى عددا من الاتجاهات الإيجابية في جنوب السودان، كما يشهد بذلك تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/491). فقد ترسخ وقف دائم لإطلاق النار إلى حد كبير في جميع أنحاء البلد بفضل بناء الثقة على المستوى دون الوطني، وقد تحقق جزء كبير من ذلك بتيسير من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكان هناك انخفاض في النزاعات المسلحة، على الرغم من استمرار وجود اشتباكات متفرقة. ونشهد عودة اللاجئين إلى الوطن ومغادرة المشردين داخليا طوعا لمواقع البعثة لحماية المدنيين. غير أننا ندرك أن هذه المكاسب هشة وأن استدامتها تتوقف على التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويود وفد بلدي أن يثير ثلاث نقاط اليوم.

أولا، إن الاتفاق المنشط هو الخيار الأفضل والوحيد أمام جنوب السودان. وقد أوضحنا من قبل في هذه القاعة أننا نعتقد أنه لا توجد خطة بديلة. ونشيد بالمشاركة المستمرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للحفاظ على الاتفاق المنشط وإشراك الجهات غير الموقعة في عملية السلام، ويثني وفد بلدي على عقد معتكف روحي لرئاسة جنوب السودان في الفاتيكان في نيسان/أبريل. ويجب أن يستخدم تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية للتعجيل بجميع المهام المعلقة، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية، وحل المسائل الحدودية، ودمج الاتفاق في الدستور الانتقالي. وقد اتخذت خطوات هامة بشأن الترتيبات الأمنية خلال الشهر الماضي، بما في ذلك تفتيش مناطق التجمع وتقييمها. وتؤيد إندونيسيا تأييدا تاما الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في دعم تنفيذ الاتفاق المنشط، باستخدام المساعي الحميدة وتقديم المشورة والمساعدة التقنية. ونكرر الدعوة الموجهة إلى حكومة جنوب السودان بصرف الأموال من أجل إنجاز المهام المعلقة البالغة الأهمية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة.

ثانيا، تؤكد إندونيسيا مدى أهمية حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني. ويساورنا القلق إزاء تزايد العنف القبلي والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وقد حالت القيود المفروضة على تحركات البعثة مرارا دون تنفيذ المهام المنوطة بها المتمثلة في حماية المدنيين والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ونعتقد أنه يجب المساءلة عن هذه الانتهاكات. فلن ينعم المواطنون العاديون بثمار السلام إذا أفلت الجناة من العدالة. وينبغي أن تواصل البعثة دعم بناء القدرات في مجال سيادة القانون، وتعزيز الوجود القضائي، بما في ذلك من خلال المحاكم المتنقلة. ويقر وفد بلدي بالجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك من خلال قيامه مؤخرا بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا، نناشد تعزيز المساعدات الإنسانية المقدمة لجنوب السودان. وثمة حاجة لإيجاد حل دائم للمشردين داخليا البالغ عددهم ١,٩ مليون شخص واللاجئين البالغ عددهم ٢٠٣

مليون لاجئ. إن أكثر من نصف سكان جنوب السودان، حوالي ٦,٤٥ مليون شخص، يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهناك ٤٥ ٠٠٠ آخرون على حافة الكارثة. إن جنوب السودان بحاجة إلى موارد لتمكينه من منع احتمال انتشار فيروس الإيبولا من البلدان المجاورة واستباقه. ويجب على جميع الجهات المعنية في الميدان أن تتيح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الحيز اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية.

إننا نقف عند منعطف حاسم في سعي جنوب السودان إلى تحقيق السلام. وأصبح دور البعثة الآن أهم من أي وقت مضى، وتفخر إندونيسيا بمساهمتها في البعثة بأفراد عسكريين وأفراد شرطة على السواء.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

أشكر السيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد غيلمور، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان؛ والسيدة ليديا ميناغانو على إحاطاتهم الإعلامية التي تقدموا بها.

وسأتطرق في بياني إلى ثلاث نقاط أساسية تتعلق: بالتطورات السياسية وولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحالة الإنسانية.

بالنسبة للتطورات السياسية، فبعدما اتفق أطراف اتفاق السلام المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على تمديد العملية ما قبل الانتقالية إلى تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وعاد معظم القادة إلى جوبا، نتطلع إلى أن يغتنم جنوب السودان هذه الفرصة لتحقيق الأمن والاستقرار. كما ندعو إلى المزيد من إجراءات بناء الثقة بين كافة الفرقاء السياسيين. ولا تفوتنا الإشادة هنا بجهود الكرسي الرسولي في لم شمل قادة جنوب السودان، ودعوتهم إلى تحقيق المزيد من التقدم والتغاضي عن جراح الماضي لرسم مستقبل أجمل. ونشيد كذلك بدور دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وما بذلته مؤخرا من مساعي نحو تشجيع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام للانضمام إليه.

بالنسبة لولاية البعثة، تنعقد جلستنا اليوم في توقيت مهم وحساس بالنسبة للبعثة في جنوب السودان. فبينما يستمر الوضع الأمني كما هو عليه، تحقيق أركان ولاية البعثة يظل أمرا مركزيا لمجلس الأمن. ويسعدنا الدور الذي تضطلع به البعثة لدعم وبناء قدرات المؤسسات في جنوب السودان، خاصة في المجالين الأمني والقضائي. وندعو إلى استمرار تعاون جميع الأطراف مع آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية وتسهيل حركة البعثة.

وبالنسبة للحالة الإنسانية، نرحب بارتفاع أعداد المشردين واللاجئين العائدين. ونتمنى استمرار تلك العودة بشكل آمن وكريم وطوعي وأن تتوفر للعائدين ولغيرهم الخدمات الأساسية، وعلى رأسها التعليم والصحة. كما نرحب بوتيرة لقاءات المصالحة المجتمعية التي يشهدها جنوب السودان ونتمنى انعكاسها على جميع المستويات.

ونجدد إدانتنا لتجنيد الأطفال والعنف الجنسي في النزاع، من أي طرف كان. كما ندعو إلى حرية حركة البعثة، كما نص اتفاق مركز القوات. وتيسير إجراءاتها بالإضافة إلى تمكينها من تحقيق ولايتها على أكمل وجه.

وفي الختام، لم يتبق لدينا من المرحلة ما قبل الانتقالية سوى أقل من خمسة أشهر، وهي مرحلة مفصلية في تاريخ جنوب السودان. ونتطلع إلى أن نساهم فيها من داخل وخارج مجلس الأمن بالشكل الذي يضمن لشعب جنوب السودان الصديق تحقيق آماله والمستقبل وتطلعاته المشروعة التي يصبو إليها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم

الناجحة للمجلس في شهر حزيران/يونيه. وإذ توشكون على اختتام رئاستكم لمجلس الأمن، نود أن نشكركم على تعاونكم معنا وصداقتكم لنا خلال العامين الماضيين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسفير ديفيد شيرر والسيد أندرو غيلمور والسيدة ميناغانو وشكرهم على مداخلاتهم وإحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في جنوب السودان.

وباسم حكومة جمهورية جنوب السودان، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2019/491)، الذي يغطي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٩. ونود أن نكرر التأكيد على أن تدابير بناء الثقة بين الموقعين على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان تتحسن باطراد، وأن آليات ولجان اتفاق السلام المنشط، كما أشار الأمين العام، تجتمع في جوبا على النحو المقرر.

وعلى الرغم من أن السيد رياك مشار غير موجود في جوبا، يمكنني أن أؤكد للمجلس أنه يجري الحفاظ على اتصال وثيق بينه وبين الرئيس سلفا كير. وشعرنا جميعا، بالطبع، بخيبة الأمل، لأننا كنا نأمل أن يسافرا معا من روما إلى جوبا. ولكننا نعتقد أنه سيكون في جوبا قبل تشرين الثاني/نوفمبر.

وكما يعلم المجلس، فإن التنفيذ يحتاج إلى تمويل كبير. وكما ورد في التقرير، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تعهدت بتخصيص ١٠٠ مليون دولار لإعطاء دفعة لبدء تنفيذ اتفاق السلام. وأنفق حتى الآن حوالي مليوني دولار من أجل الغذاء والإعداد لأنشطة تجميع القوات في منطقة أعالي النيل الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى. غير أن التحديات مستمرة. فتنفيذ السلام يحتاج إلى المساعدة الفنية والخبراء، وهو ما نأمل أن يقدمه المجتمع الدولي.

وفي الختام، نود أن نشكر المنطقة والمانحين الدوليين الذين ما برحوا يدعمون اتفاق السلام المنشط بالتمويل والدعم الإنساني والأفراد.

الرئيس: لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥+.